

Distr.
GENERAL

S/1997/54*
24 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
موجهتان من الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة
إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أتقدم إليكم برسالة مؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة إليكم من السيد عبد الرحيم غفورزي، وزير الخارجية بالإنابة لدولة أفغانستان الإسلامية.

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) الدكتور عبد الغفور روان فرهادي

السفير

الممثل الدائم

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

مرفق

رسالتان متماثلتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
موجهتان من وزير الخارجية بالإجابة لأفغانستان إلى
الأمين العام ورئيس مجلس الأمن

قام المرتزقة الطالبان بمهاجمة واحتلال جزء من شاريكار، عاصمة محافظة برون شمال كابول، بأفغانستان، في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وذلك في تحد سافر لجميع أحكام القانون الدولي الإنساني، وإمعانا في اتباع الخيار العسكري المحض، وبفضل كمية ضخمة من الأسلحة والدعم السوقي حصلوا عليها من الخارج. وقد قام المرتزقة الطالبان في ١٧ كانون الثاني/يناير بنقل وإبعاد أكثر من ٦٠ ٠٠٠ من سكان شاريكار وغيرها من بلدات المحافظة بالقوة إلى العاصمة كابول، وكان دافعهم إلى ذلك تمزيق النسيج الوطني بأسره للمجتمع الأفغاني عامة، وترويع السكان المدنيين في تلك المحافظة بصفة خاصة.

وقد جرت هذه الهجرة القسرية للسكان ومنهم كبار السن والنساء والأطفال في شتاء قارس البرد يحطم العظام وأثناء شهر رمضان المعظم لدى المسلمين وهو شهر الصيام. وقد ترك غالبية هؤلاء السكان المبعدين قسرا وراءهم جميع ممتلكاتهم وهم يغادرون ديارهم. ونظرا لقلّة وسائل النقل، أُجبر المرتزقة الطالبان سكان شاريكار المدنيين المنكوبين على السير على الأقدام في رحلة طويلة إلى كابول، وهي ذاتها المدينة التي خربتها الحرب، بل والمحرومة فعلا من الخدمات العامة الأساسية.

وقد اعتمد الطالبان هذه السياسة الجديدة في ازدياد تام للمبادئ الواضحة التي يحض عليها الإسلام ولقرارات الأمم المتحدة، ولا سيما القرارات المتعلقة بالحالة في أفغانستان، مما يضر على نحو بالغ بعملية السلام في أفغانستان التي يتطلبها قرار الجمعية العامة ١٩٥/٥١ باء المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

وإن هذه السياسة الشائنة، سياسة الطرد القسري والإبعاد الجماعي للسكان المدنيين، التي تعتبر جريمة ضد الإنسانية، تنفذ في أفغانستان، بينما يخضع مرتكبو مثل هذه الجرائم في أماكن أخرى من العالم لولاية قضائية خاصة تُنشأ لمحاكمتهم ومعاقبتهم.

وقد أدى الموقف المتصلب الذي يتخذه الطالبان إلى هذا الحدث المأساوي الذي وقع في أعقاب محادثات دامت ثلاثة أيام عَقِدَت في إسلام آباد، باكستان، تحت رعاية الأمم المتحدة بين ممثلي الأطراف الأفغانية المعنية. وقد أدت المفاوضات إلى الاتفاق على ضرورة إجراء مزيد من المفاوضات، ومن ثم تعد أعمال الطالبان خيانة سافرة لكل من الأمم المتحدة وأفغانستان ذاتها.

ويأمل شعب أفغانستان ودولة أفغانستان الإسلامية أملاً صادقاً في أن تتصدى الأمم المتحدة على النحو المناسب لهذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، التي ارتكبتها المرتزقة الطالبان ومن ينصحونهم ويساعدونهم ويحرضونهم بوصفهم شركاء لهم.

وتطلب دولة أفغانستان الإسلامية إلى الأمين العام، ومجلس الأمن، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإدارة الشؤون الإنسانية، وجميع الوكالات والمنظمات المعنية التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، إيلاء اهتمام فوري وعاجل للمسألة.

والأمم المتحدة مدعوة إلى التدخل فوراً لتهيئة الظروف التي تسمح لجميع المدنيين المبعدين والمشردين بالقوة، بالعودة إلى ديارهم دون أن يتعرضوا للتمييز على أساس نوع الجنس أو السن أو الأصل الإثني.

(توقيع) عبد الرحيم غفورزي
وزير الخارجية بالإنابة
